

**نظام حماية وتشجيع
الصناعات الوطنية
١٣٨١ هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - ٥٠ -

التاريخ - ٢٣ ذوالحجة سنة ١٣٨١ هـ

بمعون الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر

بمرسوم رقم ٣٨ " وتاريخ ١٠/٢٢/١٣٧٧ .

وبنا* على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٩ " وتاريخ ١٢/١٩ / ١٣٨١ هـ .

وبنا* على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

نرسم بما هوأت :-

اولا - نصادق على نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية بالصيغة

المرفقة لهـ _____ ذ .

ثانيا - على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء تنفيذ هذا النظام كل فيما يخصه . ، ، ،



قرار - رقم ٦٩٥ - وتاريخ ١٤/١٢/٢٠١١

ان مجلس الوزراء

- بعد اطلاعه على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٠٢٨ وتاريخ ١١/١١/٢٠١١ هـ
المتعلقة بمشروع نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية في المملكة والمقدم من وزارة التجارة والصناعة .
وبعد الاطلاع على مشروع نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية .
وبناءً على توصية لجنة الانظمة رقم ١٥٦ وتاريخ ١٥/١١/٢٠١١ هـ
بقراره يأتي :

- ١- الموافقة على نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية بالصيغة المرافقة لهذا .
 - ٢- تنظيم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .
- ولما ذكر
ر حيدر .

رئيس مجلس الوزراء

- مادة ١ - يعتبر مؤسسة صناعية في هذا النظام كل مكان اعد وجهاز للاستثمار الصناعي وذلك لتحويل المواد الخام الى مواد مصنوعة او نصف مصنوعة وتحويل المواد النصف مصنوعة الى مواد كاملة المنع وتجهيز المواد كاملة المنع وتعبئتها وتغليفها .
- مادة ٢ - تمنح المؤسسة الصناعية الحالية او التي هي قيد الانشاء او التي ستشأ مستقبلا الامتيازات والاعفاءات الميمنة ادناه وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا النظام .
- مادة ٣ - يتوقف منح الامتيازات المنصوص عليها في هذا النظام على موافقة وزارة التجارة والصناعة على المشروع . يصدر القرار بالموافقة او رفضها مسبقا من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية المكتب الفني الصناعي بوزارة التجارة والصناعة .
- مادة ٤ - تعفى من الرسوم الجمركية الآلات والادوات والاجهزة وقطع غيارها المستوردة للمؤسسات الصناعية الجديدة ولتوسيع المؤسسات الصناعية القائمة حاليا ولتعميشة الانتاج .
- وتحدد انواع ومقادير الاشياء المذكورة في هذه المادة بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية المكتب الفني الصناعي بالوزارة .
- مادة ٥ - تعفى من الرسوم الجمركية المواد الخام الأولية والنصف مصنوعة واكياس وطب واسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية بشرط ان لا يكون لها مشيل قائم وكاف بالسلطة .
- يحدد ذلك بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية المكتب الفني الصناعي بالوزارة .
- مادة ٦ - أ - تقدم الدولة بايجار اسى للمؤسسة الصناعية الارض اللازمة لبناء المصانع وساكين العمال والموظفين وتقدر مساحة الارض اللازمة لذلك وزارة التجارة والصناعة . وتقوم وزارة التجارة والصناعة بالاتفاق مع البلديات المعنية بتحديد منطقة صناعية خارج نطاق كل مدينة تقدم فيها الارض المذكورة .
- ب - ولا يجوز التنازل عن الاجار الا بموافقة وزارة التجارة والصناعة .
- مادة ٧ - توصي وزارة التجارة والصناعة مجلس الوزراء باتخاذ الوسيلة او الوسائل التي تراها ملائمة لحمايشة الانتاج المحلي وذلك في حدود الاحكام الواردة بهذا النظام ولا تطلع الا على المعمول بها .
- يراهى في الاجراء المتبع لحماية الانتاج المحلي كتابته من حيث الكم والكيف والاخذ بسلطة المستهلك في الاعتبار .
- ويدخل ضمن الوسائل التي تتبع لحماية الانتاج المحلي ماها تسمى :
- ١ - تحديد كمية المستوردات الاجنبية المماثلة للانتاج المحلي او ضمنها .
- ٢ - رفع الرسوم الجمركية على المستوردات الاجنبية المماثلة .
- ٣ - تقديم المساعدات المالية للمنطقة للمؤسسات الصناعية .

- مادة ٨ - يجوز أن تعفى المنتجات المعتمدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى ويتم ذلك بمرسوم ملكي بناءً على قرار من مجلس الوزراء .
- مادة ٩ - لا تسري أحكام هذا النظام على المؤسسات الصناعية المستعنة باعتيازات وشروط خاصة الآتية الحدود التي سكتت منها عقود اتفاقياتها .
- مادة ١٠ - على صاحب المؤسسة الصناعية الالتزام بما يلي :
- أ - تقديم ما يطلبه هذا النظام أو أي نظام آخر من بيانات كاملة وصحيحة عن المشروع الصناعي .
 - ب - استعمال الأجهزة والآلات وقطع تبدلها المشمولة بالاعفاء الجمركي في المصانع المرعز لها بذلك . واستعمالها في الغرض المعفاة من أجله .
 - ج - السماح لموظفي وزارة التجارة والصناعة المفوضين بالدخول في أنحاء المشروع الصناعي للتفتيش الفني الصناعي لغرض التأكد من استعمال أو تخزين المواد المعفاة طبقاً لمواد هذا النظام .
 - د - تشغيل العمال والفنيين السعوديين وطبعا أن تستأذن وزارة العمل والعمال والشؤون الاجتماعية إذا اضطرت لتشغيل غيرهم .
- مادة ١١ - كل مؤسسة تخالف أحكام هذا النظام تحرم من الميزات المقررة فيه وتكون الحرمان بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير التجارة والصناعة . .